محليات

من حكايا المهجرين..
هكذا فرقتهم الحرب في عيد الأم!

| اللاذقية- عبير سمير محمود

كما كل عيد.. تنتظر أم أحمد أن يعود بها الزمن إلى ما وراء الحرب لتعيد نفسها معنى الشعور بفرحة «عيد الأم» حين يكون جميع أبنائها معها يحتفون بها هي التي أنجبتهم ليكونوا رجالاً حماة للوطن دون أن تدري تفاصيل ما ستحمله سنوات حياتهم.

هكذا تحدثت السيدة الستينية التي أنجبت ٣ أولاد لم يفترقوا عنها إلا حينما ضرب الإرهاب هذه البلاد ليمضي كل منهم في سبيل الدفاع عن الوطن كل حسب موقعه.

وتحكي أم أحمد لـ«الوطن» بأن عيد الأم لم يعد كما كان، مضيفة: كل شي بهذا البلد لم يعد كما في السابق.. لا العيد ولا الفرح ولا حتى الحزن كلن تغيروا وصاروا عادات لا أكتر ولا أقل.. لا بالفرح في حدا جنبك ولا بالحزن في حدا يواسيك الحرب فرقت الكل والشباب هم أملنا ليرجعوا كل شي متل ما كان.

يقتصر وصف أم أحمد وهي تحوك كنزة صوفية بسنارتها –وهي رفيقة أيامها– كما وصفتها، لِتعيل نفسها وزوجها الذي توقف عن عمله بعد أن هُجِروا من حلب في مثل هذا اليوم (عيد الأم) منذ ٤ سنوات، «طلعنا متل هاليوم مع طلوع الضو لما هجموا علينا الإرهابيين وما جبنا معنا شي غير هالسنارة اللي كانت بجزداني ورجعت اشتغل كنزات صوف والحمد الله في مين يشتري ويجبر بخاطري وخاطر هالرجال اللي خسر شغله بحلب وعم يشتغل بنقل البلوك عالطلب» فلم يبقَ لهما ما يحوكانه سوا أيام قليلة قد نلتقي فيها مع أبنائنا وقد لا نراهم أبداً» كما ذكرت أم أحمد.

«كل ولد بديرة، أحمد متطوع بالشام وسليمان بحمص ويامن ضل بحلب وناطر رجعتنا بس تتحرر منطقتنا» تابعت أم أحمد والدموع بللت خيوط الصوف التي بين يديها، « لم أتوقع يوماً بأن تفرقنا ظروف كهذه، كنت أصلي كل يوم لأرى أولادي مع عائلاتهم وأحفادي أتخيلهم بأحلى صورة، إلا أن الحرب نسفت أحلامي وربما لن أرى أولادي مرة أخرى وهذه السنة الثانية التي لم أجتمع بهما في عيد الأم، العيد الذي لا طعم له من دونهم وهم من جعلوني أماً أفخر بهم وأعتز بأنهم بعيدون لحماية وطننا وحماية أرضنا من هؤلاء الإرهابيين الذين دمروا البشر والحجر طيلة هذه السنوات.. ما ضل حكي غير الله يفرج ونرجع نعرف نعيش متل أول».

بعد عودة مياه الفرات إلى مجاريها، هل تعود حلب إلى ألقها الاقتصادي؟

٢٠٠ ألف هكتار مروي نصفها زرعت بالقمح والباقي للخضر والقطن

| محمود الصالح

تشكل محافظة حلب ١٠٪ من مساحة القطر وفيها ١,٢ مليون هكتار قابلة للزراعة يستثمر أغلبها وتقع أغلب مساحة حلب القابلة للزراعة في منطقة الاستقرار الثانية التي تصل الأمطار فيها إلى ٣٠٠مم سنوياً، وتبلغ المساحة المروية من هذه المساحات القابلة للزراعة أكثر من ٢٠٠ ألف هكتار فيما تصل المساحة البعلية إلى ٩٧٠ ألف هكتار والمساحات الأخرى موزعة بين الأشجار المروية والبعلية، هذا ما كشف عنه المهندس نبيه مراد مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في حلب خلال حديث خاص أدلى به لـ«الوطن» وأضاف: بالرغم من الاستهداف الممنهج الذي تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة بريف حلب لجميع البنى التحتية العامة فقد استمرت دوائر مديرية الزراعة في تقديم خدماتها للمواطن في معظم المناطق الساخنة واستمرت في العمل حتى الآن من خلال ١٠ دوائر وأكثر من ١٠٠ وحدة إرشادية و٥٠ مركزا بيطريا و١٨٥٥ مهندساً وطبيباً بيطرياً وفنياً وعاملاً إدارياً وعادياً.

وعن الوضع الآن بعد تحرير معظم الريف الشرقي لحلب وعودة مياه نهر الفرات إلى الضخ إلى حلب، وواقع المحاصيل في المحافظة قال: وضعنا في العام الحالي خطة لزراعة ٣٤٠ ألف هكتار بالقمح منها ١٥٣ ألف هكتار بالقمح المروي نفذ منها ١٠٠ ألف هكتار و١٨٤ ألف هكتار للقمح البعل زرع منها ١٤٦ ألف هكتار، وتكون المساحة المزروعة بالقمح للموسم الحالي بحدود ٢٤٦ ألف هكتار أما محصول الشعير فكانت الخطة ٤٠٠ ألف هكتار للبعل زرع منها ٣٠٠ ألف هكتار و٦٩٠ هكتاراً زرعت ثلاثة أضعافها ١٦٩٠ هكتاراً بالشعير المروي، والسبب في ذلك عدم توافر الأسمدة لأن الشعير المروي لا يحتاج إلى أسمدة.

مضيفاً: وحتى وقت قريب كانت الأوضاع العامة للمحاصيل الشتوية ليست جيدة أما بعد الأمطار الأخيرة التي عمت المحافظة تحسنت أحوال المحاصيل الشتوية ولكنها ما تزال بحاجة إلى الأسمدة.

ويؤكد مدير الزراعة أن هناك إقبالاً على زراعة المحاصيل الطبية والعطرية حيث تمت زراعة ٣٠ ألف هكتار بهذه المحاصيل نظراً لعدم حاجتها إلى الأسمدة أو لكميات كبيرة من المياه.

وحول استعداد المحافظة للبدء بزراعة المحاصيل الصيفية بين مراد أنه تمت زراعة معظم المساحات الواردة في الخطة للمحاصيل الشتوية وكذلك البطاطا، وبلغت المساحة المزروعة في البطاطا للعروة الربيعية ٣٧٢٤ هكتاراً والآن تجري الاستعدادات لزراعة الخضر الصيفية المروية والخطة تقضي بزراعة ٤ آلاف هكتار تقريبا، مشيراً إلى أن الخضر تحتاج إلى الكثير من المياه والأسمدة وفي حال تنفيذها ستوفر كامل حاجة المحافظة من الخضر.

وفيما يخص محصول القطن قال: تجري الآن الاستعدادات لزراعة ١٠ آلاف هكتار بالقطن في المحافظة اعتباراً من مطلع نيسان القادم وتم توزيع مناطق زراعة هذا المحصول الإستراتيجي ومن المهم جداً وصول الأسمدة اللازمة لزراعة المحصول في وقتها المناسب وكذلك إعادة تأهيل أقنية الري التابعة لاستصلاح الأراضي في الوقت المناسب لأن عدم توافر الأسمدة والمياه من شأنه عدم تنفيذ خطة زراعة القطن.

وبين مراد أن ازدياد كميات المطر الهاطلة أدى إلى تحسن كبير في الزراعة البعلية والمروية، مشدداً على ضرورة توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي في الموعد المناسب، منوهاً إلى تامين مادة المازوت للمناطق الآمنة بجهود ومتابعة شخصية من المحافظ حيث يتم تأمين ٢٠٪ من الكميات الواردة إلى المحافظة لمصلحة الزراعة، موضحاً أن أغلب المناطق المروية الآمنة اليوم تقع ضمن شبكة الري الحكومي لذلك يجب الإسراع في تشغيل شبكات الري لتأمين المياه للفلاحين لأن الاعتماد على عمليات الضخ غير مجدٍ في تنفيذ الخطة الزراعية خصوصاً الصيفية منها.

وتابع قائلا: بناء على توجيه المحافظ وبالرغم من عدم اختصاصنا في ذلك قامت المديرية بإعادة الغطاء الأخضر إلى جميع المناطق المحررة في المدينة سواء المنصفات في الشوارع ومنها طريق المطار والراموسة والحمدانية أو حتى الحدائق.

وبالنسبة لواقع الثروة الحيوانية في حلب أوضح مدير الزراعة قائلاً: قبل الأزمة كان تعداد الثروة الحيوانية نحو ٢,٨ مليون رأس اليوم هناك تراجع ولكن ليس كبيراً وتبلغ أعداد الثروة الحيوانية الآن بحدود ٢,٣ مليون رأس تم تأمين الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية حتى في المناطق الساخنة بسبب استمرار الكوادر الفنية العاملة في الوحدات الإرشادية في أداء مهما على الرغم من معاناتها الكبيرة مع المجموعات الإرهابية، وهناك نحو ١٤٢٩ مدجنة مرخصة في المحافظة معظم هذه المداجن متوقفة عن العمل والمداجن المنتجة لا تتجاوز ربع المرخصة والسبب وجود أغلب هذه المداجن في المناطق الساخنة.

وعن أهم الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراعة في حلب كشف مراد أن هناك معاناة كبيرة في تأمين الأسمدة والبذور والمحروقات وهجرة بعض الفلاحين لأراضيهم بسبب تهديد المجموعات الإرهابية وصعوبة التنظيم الزراعي في بعض المناطق غير الآمنة والنقص الكبير في الكوادر الفنية في الدوائر الزراعية. مطالباً بتوفير الآليات اللازمة لعمل الوحدات الإرشادية وتأمين المحروقات والأسمدة والمقنن العلفي للثروة الحيوانية وتزويد الدواجن بفحم الكوك من أجل التدفئة وإعادة العمل بصندوق الإقراض الزراعي.

> بسبب نقص المستلزمات زراعة ثلاثة أضعاف الخطة بالشعير المروي
> تأمين الأسمدة وإعادة تأهيل أقنية الري في الريف الشرقي أهم شروط عودة الزراعة

الأمطار حسنت مياه السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

وصلت مخازين سدود السويداء إلى ٧ ملايين و٣٠٠ ألف م٣ بزيادة مليون و٦٨٠ ألف م٣ من مخازينها للفترة نفسها في العام الماضي، وأشار مدير الموارد المائية بالسويداء المهندس أدهم أبو لطيف إلى أن منسوب السدود بالمحافظة تحسن بعد جريان معظم الأودية جراء الأمطار الغزيرة التي شهدتها المحافظة خلال الأيام الماضية. وبين أبو لطيف أن هذه السدود ترفد حالياً شبكة مياه الشرب من خلال محطات تصفية للمياه وعددها ستة على سدود (الروم –حبران – العين–الغيضة–جبل العرب –المشنف)، وتؤمن مياه الشرب للعديد من قرى المحافظة وكذلك يتم رفد مؤسسة المياه بـ٤٣ بئراً من آبار المكرمة في عدة قرى لسد الاحتياجات المائية في تلك المناطق وهي مجهزة لتغذية مياه الشرب عند الحاجة

ولفت أبو لطيف إلى وجود ١١ مشروعاً يتم الإعلان والتعاقد عليها تباعاً، مشيراً إلى أنه تم التعاقد مؤخراً على ربط بئر المكرمة في مدينة صلخد مع شبكة المياه بكلفة ٢٢ مليوناً ونصف المليون وربط بئر المكرمة في قرية المشقوق مع شبكة المياه بكلفة ١٦ مليون ل. س وذلك لتفادي الاحتياج لمياه الشرب الحاصل جراء قلة المخزون في السدود الذي كان خلال صيف عام ٢٠١٦. مبيناً أن أعمال الصيانة في سد المشنف قيد الانتهاء لحين استدراك بعض الملاحظات في التنفيذ والتي وصلت إلى ٩٩٪ أما نسبة التنفيذ في سد الطيبة فقد وصلت إلى ٩٠٪ على حين تم الانتهاء من إعداد الإضبارة الفنية وتدقيقها لمشروع صيانة سد الغيضة كما جرى إنشاء خط وصل بين سدي (الطيبة والمشنف الشمالي) بنسبة تنفيذ ٦٨٪.

وأوضح أبو لطيف أنه يتم حالياً حفر أربع آبار عن طريق مديرية الموارد المائية لمصلحة المؤسسة العامة لمياه الشرب وهي بئر المحطة الرابعة بالسويداء والبئر بجانب المتحف وبئر في تجمع الرضيمة الغربية وبئر في تجمع خازمة إضافة إلى بئرين أخريين يتم العمل على المباشرة بها حالياً، موضحاً أن خزانات مياه بلدتي الغارية والعانات قيد التنفيذ حيث وصلت نسبة التنفيذ إلى ٨٤٪ كما يجري العمل عل استكمال خزانات عمرة التي وصلت إلى نسبة تنفيذ ٨٧٪.

وأكد أبو لطيف أنه يمكن أن يتم رفد مؤسسة المياه بالآبار في عدة مناطق لتكون تحت تصرفها لتلبية الاحتياجات الطارئة متوقعاً أن تكون مشكلة المياه في الصيف القادم أقل من العام الماضي وأخف وطأة.

إجراءات حكومية جديدة لمعالجة السيارات المخالفة

زيتون لـ«الوطن»: تجديد ترخيص السيارات المحجوز عليها ريثما يسوّى وضعها في الجمارك.. وإتلاف ٢٠٠ لوحة مخالفة في ريف دمشق

| فادي بك الشريف

كشفت مصادر في وزارة النقل لـ«الوطن» عن إجراءات حكومية جديدة تصدر قريباً، لمعالجة وضع السيارات غير النظامية في سورية، وعن خلفيات الموضوع بين مدير نقل ريف دمشق محمود زيتون لـ«الوطن» أن أي تسوية للسيارات المخالفة من شأنه تحقيق عائدات لخزينة الدولة في حال صدرت إجراءات حكومية لمعالجة وضع السيارات الداخلة بطريقة مخالفة، وبين زيتون أنه ضمن توجيهات وزير النقل المهندس علي حمود، شكلت لجنة لإجراء عملية إتلاف للوحات المركبات المخالفة منعاً من التزوير أو التلاعب، في حال وجود أسباب تستدعي الإتلاف، منها فقدان لوحة المركبة، أو رخصة السير أو تشوهّ اللوحة، الخ، وكشف مدير نقل ريف دمشق عن تسجيل ٢٥ مخالفة أسبوعياً، مشيراً إلى أنه ومنذ بداية العام تمت تسوية وضع أكثر من ٢٠٠ مركبة، على صعيد مخالفة المواصفات الفنية أو مخالفات مرورية أو في هيكل المركبة أو نمرتها، منوهاً إلى وجود حالات تستدعي تحويل المركبة إلى لجنة السير كعدم وضوح أرقام الهيكل نتيجة تهالكها إلى جانب كثير من الحالات تعالج في المديرية.

وأوضح زيتون أنه في الأسبوع القادم سوف يتم إتلاف ٧٠ لوحة سيارة مخالفة، وأنه سوف يتم تصوير عملية الإتلاف من خلال مقاطع فيديو وأرشفتها وتوثيقها ضمن منظومة العمل الالكتروني التي تحكم النقل الطرقي في سورية.

ولفت زيتون إلى قرار صادر من وزير النقل وتوجيهات مستمرة تشدد مطابقة الأوراق والوثائق الثبوتية في مديرية الجمارك عند أي تسجيل حديث لمركبة عن طريق الفاكس والبريد الرسمي حصراً، مشيراً إلى أن هذا القرار يأتي بعد ضبط حالات سرقة لبعض الشهادات الجمركية من أمانات جمركية واقعة تحت سيطرة الإرهابيين، لتزويرها والاستفادة منها في عملية تسجيل المركبة.

وأشار زيتون إلى ضرورة السماح للسيارات المحجوز عليها من الرقابة الداخلية في الوزارة بتجديد الترخيص إلى حين تتم تسوية وضعها في الجمارك، مضيفاً: تم تشكيل لجنة في كل المديرية لمطابقة الأوراق وتشكيل محضر لجنة يفيد ثبوتية وصحة الأوراق المراد تسجيلها لدى المديرية، وإعلام النقل الطرقي بذلك، بهدف منع أي تزوير أو تلاعب.

بكور: فحص عيادة ما قبل الزواج ليس جديّاً!!

| محمد خبازي

أكد رئيس مركز التلاسيميا في حماة الدكتور أحمد بكور وجود مركزين لعلاج مرضى التلاسيميا في المحافظة فقط، الأول في مجمع الأسد الطبي مسجل فيه نحو ٩٩٠ مريضاً ويراجعه شهرياً ٤٥٠ مريضاً، وعدد كبير انقطع عن المجيء بسبب الظروف الراهنة، في الوقت الذي لوحظ فيه مراجعة وافدين من إدلب وحلب والرقة. والثاني في مدينة سلمية وفيه ١٠٠ مريض وأغلب المصابين المسجلين هم من منطقة الغاب الذين انقطع قسم كبير منهم ولم يعرف عنهم شيئاً.

وعن خدمات المركزين قال: إن جميع ما يقدم لمرضى التلاسيميا من أدوية وغيرها مجاني ١٠٠٪، وسابقاً قبل الأزمة كان يُصرف على المريض الواحد نحو مليون ل.س سنوياً، إلا أنه في الوقت الراهن يكلف المريض أكثر من ذلك بكثير لأن معظم الأدوية مستوردة باستثناء نوع واحد من الدواء الذي تنتجه شركة وطنية.

مشيراً إلى نسبة الإصابة في سورية بين ٧–١٠٪، وحامل مرض التلاسيميا شخصٌ سليم جسدياً لا يعاني أي مشكلات مرضية ويحمل المورثات، ويتم كشفها بفحوص ما قبل الزواج (رحلان خضاب) والخطورة تكمن في زواجه من فتاة حاملة للمرض وهنا تكون نسبة مجيء أطفال مصابين ٢٥٪ في كل حالة ولادة، و٥٠٪ يكون حاملاً للتلاسيميا و٢٥٪ يكون شخصاً سليماً.

وعن أهم الصعوبات التي تواجه العمل قال: نعاني صعوبة تأمين الدم في بعض الحالات، مشيراً إلى عدم وجود توعية بعيادة فحص ما قبل الزواج بالأمراض الوراثية للدم، ولا يتم إجراء الفحوصات بهذه العيادة بشكل حقيقي وجدّي!.

هل تنقشع «كوابيس» الأحلام في طرطوس؟

٢٠٠ ل.س بدل سنوي إشغال لشاليه ثمنه عشرات الملايين!!

| طرطوس – محمد حسين

منذ أن صرح وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أن الوزارة بصدد مراجعة كل شبر من الاستثمارات على شاطئ البحر والتدقيق في ماهية هذه الاستثمارات والريعية التي تحصل عليها الوحدات الإدارية منها، منذ ذلك الوقت ومشكلة شاليهات الأحلام بطرطوس تطرح نفسها بشدة كمثال صارخ لفوات المنفعة وسوء الاستثمار والإدارة، فحوالى الهكتار تقريباً من الأمتار الشاطئية الواقعة شمالي مدينة طرطوس يشغلها نحو ٢٨٨ شخصاً لا يدفعون للبلدية ما يمكن أن يدفعه مطعم صغير على الشاطئ.

ما يثلج الصدر أن هناك لجنة برئاسة محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى مهمتها دراسة وضع هذه الشاليهات الشاغلة للشاطئ وفق العقود المبرمة مع الشاغلين واقتراح المعالجة اللازمة لإخلاء الشاطئ من تلك الاستثمارات، والأمر الأهم أن هذه اللجنة اجتمعت بحضور أعضائها من قضاة وأعضاء مكتب تنفيذي ومديرين في المحافظة وقانونيين في مجلس المدينة إضافة لمندوبين عن الشاغلين وذلك في ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٦٤ تاريخ ١٩٨٢/١١/٦ وكتاب وزير الإدارة المحلية والبيئة المحال إلى رئاسة مجلس الوزراء رقم ٦٢٨/ص/٢/د المتضمن إعادة تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار ١٩٩٩ تاريخ ٢٠١١/٢/٥ ومع تحفظ مندوبي هيئة الشاغلين واعتراضهم على محضر الاجتماع.

وأكدت المداخلات ضرورة الإخلاء وإيجاد صيغ عملية لهذه الإشغالات بعد صدور قرار بإخضاع المنطقة للنفع العام أحكام قانون ١٠٦ لعام ١٩٨٥ واستثمارها بالشكل العادل.

وقد خرجت اللجنة بعدة اقتراحات أهمها إخضاع هذه المنطقة القائمة على العقارات ١٠٥٣٠ منطقة طرطوس العقارية (٢٣٢–٢٣٣) منطقة أبو عفصة العقارية وأي عقار آخر يظهر في هذه المنطقة لأحكام القرار بالقانون ١٠٦ لعام ١٩٥٨ وتكليف مجلس المدينة بتنفيذ ذلك بالسرعة الكلية وفسخ وإلغاء عقود الإشغالات والإيجارات والاستثمارات أينما وجدت بجميع أنواعها المبرمة مع الشاغلين والمستثمرة لأجل والتي تجدد تلقائياً والمنتهية لأجل وأي إشغال آخر غير منظم به عقد ويكون لمجلس المدينة إما تنظيم عقود إشغال جديدة يراعى فيها البدلات الحقيقية والرائجة وإما القيام بإزالتها واستيفاء بدل الإشغال عن الفترة السابقة لحين الإلغاء أو الإزالة وفق أحكام القانون رقم ١ لعام ١٩٩٤ وتعديلاته.

ومن الجدير ذكره أن هناك عدة قرارات بخصوص تنظيم عقود استثمار لهذه المنطقة منذ عقود طويلة حتى الآن لم يتم تحريك أي شيء فيها فالقرار ر٤م ٢٢٦٤ تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢ الصادر عن رئيس الحكومة آنذاك الدكتور عبد الرؤوف الكسم حدد آليات الاستثمار وإشغال الأملاك البحرية والأملاك العامة البلدية وأملاك الدولة في منطقة الشريط الساحلي المشمولة بالمسح السياحي، مع العلم أن هذه المنطقة كانت تتبع سابقاً لوزارة الدفاع وقامت بالتنازل عنها لمصلحة مجالس المدن عام ١٩٦٩ لتصبح هذه المنطقة تابعة لمجلس المدينة الذي قام بتوزيعها على مستثمرين على شكل مقاسم تم البناء عليها منذ عام ١٩٧١ وفق ٣ نماذج الأول لمدة ٥٠ عاماً والثاني ١٥ عاماً والأخير لمدة سنة يجدد تلقائياً أو ببدلات سنوية قليلة جداً لا تصل إلى حدود ٢٥٠٠ ليرة مقابل المرافق العامة من صرف صحي وماء وكهرباء وأرصفة وأطاريف والتي كانت تنفذ من البلدية كما تتضمن هذه (٢٥٠٠) ليرة الأقساط التي دفعت سابقاً حتى نهاية ١٩٨٠ والأنكى من ذلك يدفع المستثمر مبلغ ٢٠٠ ليرة سنوياً عن كل طابق كبدل إشغال ويزداد المبلغ على الوحدات المخالفة حسب المساحة المبنية الزائدة وأن يقوم المستثمر الراغب في الحصول على رخصة بناء طابق أول فني بعد دفع رسم أشغال لمرة واحدة لا يتجاوز مبلغ ٢٠٠ ليرة سورية وهذه العقود أبرمت عام ١٩٧٨ وما قبل وما زال العمل بها قائماً حتى اللحظة.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أكد لنا أن هذه المنطقة تعتبر موقعاً إستراتيجياً للاستثمار السياحي حيث تبلغ مساحتها ٨٠٠ دونم شاطئي تم تقسيمها إلى ٤٣٨ مقسماً ببدل إشغال سنوي زهيد جداً مع أن هذه العقارات ذات منفعة عامة يمكن أن تحقق لمجلس المدينة استثمارات بالملايين في حال استثمارها بالشكل الأمثل.

موضحاً أن مجلس المدينة لا يكتفي بالخسارة جراء سوء الاستثمار بل يدفع الملايين من الليرات كخدمات لتلك المنطقة. مشيراً إلى أن الحل الأمثل لهذه المنطقة إخضاعها للقانون ١٠٦ لتأخذ صفة النفع العام وإنهاء العلاقة التعاقدية مع الشاغلين.

أخيراً: نكرر ونقول إن مجلس المدينة (طرطوس) يجلس على كنز ويمد يده لتسوّل المعونات وهذه المنطقة هي واحدة من تلك الكنوز التي تذهب هدراً بلا منفعة عامة فالشاغل الذي يدفع ٢٠٠ ليرة سنوياً يبيع الشاليه بعشرات الملايين من الليرات وربما يستثمرها بالملايين كذلك ولا يجني مجلس المدينة سوى القروش التي رضي بها ولم يفكر بأكثرها منها.

ربما يحق لنا القول إن منطقة في هذا الموقع الإستراتيجي السياحي التي تصل مساحتها إلى حدود الهكتار يصل ثمنها إلى عدة مليارات من الليرات التي يمكن في حال استثمارها بالشكل الأمثل أن تحقق ريعاً سنوياً لمجلس المدينة يجعلها من البلديات الغنية جداً بحيث تمنعها من تسول المعونات مستقبلاً.

هي طاقة فتحت وعلينا انتظار الأمل المتسرب منها بعودة الحق للمدينة وأهلها بكل تلك المليارات الضائعة.